الأمم المتحدة

A/61/817

الجمعية العامة

Distr.: General
18 April 2007
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيا نصوص الإعلان وخطة العمل التي اعتمدها الاجتماع البرلماني والمنتدى الدولي للمجتمع المدني بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر على ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفقين).

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨١/٥٨ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، نظمت حكومة قطر، البلد المضيف، بالتعاون مع الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وشارك في المؤتمر ما يزيد عن ١٠٠ دولة عضو وكذلك برلمانيون ومنظمات للمجتمع المدني يمثلون ٦٩ بلدا و ١٠٠ منظمة، على التوالي.

وللمؤتمر الدولي السادس هدفان رئيسيان هما: تعزيز الروابط بين الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي في برنامج التنمية العالمي وبدء اتخاذ خطوات للتنفيذ المنتظم والمتابعة المنتظمة لتوطيد الإنجازات والتوصيات الناجمة عن مؤتمرات دولية هامة سابقة للديمقراطيات

270407 270407 07-31136 (A)

الجديدة أو المستعادة بدأت في عام ١٩٨٨ (مانيلا، ١٩٨٨؛ ماناغوا، ١٩٩٤؛ بوخارست، ١٩٩٧؛ كوتونو، ٢٠٠٠؛ أولان باتار، ٢٠٠٣).

ومما سيحظى بتقديرنا الشديد إن قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها، للعلم، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) ناصر عبد العزيز **الناصر**
السفير،
الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

الاجتماع البرلماني المعقود بمناسبة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

الدوحة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

الإعلان

نحن أعضاء البرلمان، المجتمعين في الدوحة بمناسبة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، نعتمد بموجب هذا الإعلان التالي:

'١' **وقد ناقشنا** بإسهاب مساهمة البرلمانيين في الديمقراطية وإذ نؤكد من جديد الدور المركزي للحوار والتسامح وحرية التعبير في الديمقراطية،

'٢' **نؤكد من جديد** التزامنا بالإعلان الذي اعتمده المنتدى البرلماني بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في أولان باتار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

'٣' **وإذ نؤكد من جديد** المبادئ والقيم الأساسية للديمقراطية، وهي الحرية والمشاركة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وهي مبادئ تتجسد في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي، وإذ نؤكد من جديد استمرار صحة هذا الإعلان،

'٤' **واقتناعا منا** بأنه في حين يتعين أن تراعي الديمقراطية الإطار المحدد لكل مجتمع، وأن المبادئ والقيم المذكورة أعلاه عالمية النطاق ومن ثم لا يمكن التفاوض بشأنها،

'٥' **وإذ نؤكد من جديد** الدور المحوري الذي يؤديه البرلمان في تعزيز الديمقراطية، حيث إن البرلمان بوصفه هيئة من ممثلي الشعب، انتخبت بحرية، يعبر عن إرادته ويفصح عن اهتماماته من أجل ضمان رفاهه. وفي هذا الصدد، إذ نؤكد من جديد أن الديمقراطية تتماشى مع حقوق الإنسان

والتنمية، ويجب أن تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة للجميع،

'٦' **وإذ يؤكد** أن الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا في مناخ يسوده التسامح والحوار حيث يمارس فيه الاحترام المتبادل لآراء وقيم الآخر؛ ويجب أن يؤدي البرلمان دوره بوصفه بوتقة للوساطة في المصالح المتعارضة في المجتمع، وحل الصراعات والترويج للحوار والمصالحة،

'٧' **وإذ يؤكد من جديد** ضرورة كفالة أن تكون عمليات صنع القرار شاملة وتمثيلية وأن تتاح لجميع قطاعات المجتمع، وخاصة المرأة، فرصة معقولة للمشاركة فيها والتعبير عن آرائها. وفي هذا السياق، إذ يشدد على الأهمية الخاصة لكفالة المشاركة الأصيلة لكل من الرجل والمرأة في العمليات السياسية وضرورة إشراك أحزاب المعارضة والشباب والفئات المحرومة فضلا عن المعوقين في عملية الحكم،

'٨' **وإذ يرى** ضرورة أن تؤدي البرلمانات دورها بوصفها حارسة لحقوق الإنسان وتجهد في كفالة ممارسة سياسات عامة تحترم هذه الحقوق. وكي يكون البرلمانيون فعالين في هذا الصدد، من الأهمية بمكان حماية حقوق أعضائها الأفراد من التعسف،

'٩' **وإذ يلاحظ** التقدم الكبير الذي أحرز في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق الديمقراطية وبناء ثقافة الديمقراطية، وإذ يرحب بهذه التطورات، لا سيما في المنطقة العربية، وإذ يشجع إحراز المزيد من التقدم فيها، وإذ يتعهد بالعمل معا لتعزيز ثقافة يتمتع فيها كل فرد بحق وحرية المشاركة في إدارة شؤون مجتمعه،

'١٠' **وإذ يعرب عن قلقه الشديد** لتفشي تهديدات شتى لأمن البشرية، بما في ذلك الإرهاب، الذي يخرب الديمقراطية في جميع أرجاء العالم، وإذ يتعهد بالمساهمة بنشاط في الجهود التي ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وإذ يؤكد أن الرد العسكري على الإرهاب لا يفي بالمراد، وضرورة أن تعتمد الحكومات وتنفذ سياسات تعزز الحوار وتشجع مشاركة الجميع، خاصة الفئات المهمشة، في العمليات السياسية السائدة. وإذ يدين أيضا جميع أشكال الإساءات لحقوق الإنسان باسم مكافحة

الإرهاب، وإذ يؤكد من جديد أن حرية الكلمة يجب ألا تستخدم لنشر تعابير الكراهية وإذكاء نيران الصراع،

'١١' **وإذ يشدد** على أن قطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة والقوات المسلحة، ينبغي أن تكون تحت رقابة مدنية وينبغي أن تعمل بناء على نحو شفاف وخاضع للمساءلة، وإذ يكرر من جديد دور وواجب البرلمانيين في الإشراف على عمليات هذه القوات من أجل كفالة المساءلة وحماية المواطنين من الإساءات،

'١٢' **وإذ يشدد كذلك** على أنه من أجل أن تعمل مؤسسات الحكم لخدمة مصالح الشعب، يجب أن تستنبط آليات للبقاء على اتصال بالشعب. وبالنسبة للبرلمانات، يعني هذا أنه ينبغي أن يستنبط البرلمانيون طرقا شتى، بما في ذلك التوعية الفعالة لأفراد دوائرهم وعقد جلسات استماع عامة، ليس فقط لاطلاع الشعب على عمل البرلمان، وإنما أيضا لتشجيعهم على تقديم مدخلات في الإجراءات البرلمانية،

'١٣' **وإذ يدرك** أن وسائط الإعلام والمجتمع المدني يؤديان دورا حاسما في كفالة أن تكون عمليات الحكم ديمقراطية ومفتوحة وخاضعة للمساءلة، وإذ تتعهد بأن تنشئ و/أو تعزز الأطر التشريعية التي تتيح تقديم المجتمع المدني مدخلات فعالة في عمل مؤسسات الحكم، لا سيما البرلمانات. ويتعين أن تتوفر لوسائط الإعلام مساحة كافية لإعلام المجتمع الوطني بالسياسات والإجراءات العامة بغية زيادة الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، إذ يشدد على ضرورة اعتماد تشريع بشأن حرية الإعلام في مختلف بلداننا، وإذ يشجع وسائط الإعلام على أداء وظيفتها على نحو يتحلى بالمسؤولية والامتناع عن العمل كأداة لنشر قيم تتعارض مع الديمقراطية،

'١٤' **وإذ يقر** بتزايد مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تطوير عمليات حكم تكون مفتوحة وفعالة على السواء، وإذ يشجع تسخير الإمكانات التي تتيحها هذه التكنولوجيات من أجل تحسين تقديم الخدمات وفتح إمكانية وصول الشعب إلى العمليات السياسية،

'١٥' **وإذ يؤكد من جديد** ضرورة أن تؤدي البرلمانات دورا قويا في رأب فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية. ويعني هذا أنه ينبغي للبرلمانات أن ترصد المفاوضات الدولية، وترصد إنفاذ القرارات التي تعتمدها الحكومات على

الصعيد الدولي وأن تكفل امتثال القوانين الدولية وسيادة القانون. ويجب أيضا أن تفحص البرلمانات بفعالية أنشطة المنظمات الدولية وأن تقدم مدخلات في مداولاتها،

'١٦' **وإذ تقر** بأنه كي تؤدي البرلمانات دورها بفعالية، يتعين تلبية عدد من الشروط الأساسية وهي:

- ينبغي تمكينها على النحو المناسب من خلال الأطر الدستورية وغيرها من الأطر القانونية؛
- ينبغي أن تكون ممثلة لجميع المواطنين وتشمل ممثلين من جميع قطاعات المجتمع؛
- ينبغي أن يكون بمقدور أعضائها التعبير عن أنفسهم والعمل بصورة مستقلة – دون قيود تعسفية؛
- ويجب توفير معلومات كافية لهم بشأن المسائل التي يطلب منهم اتخاذ قرارات تتعلق بها؛
- ويجب أن تتوفر لهم موارد كافية، سواء كانت بشرية أو مادية. وفي هذا السياق، نؤكد تأكيدا فائقا على أهمية تحقيق الاستقلال المالي والإداري للبرلمانات. وينبغي أن تُرصد ميزانية مستقلة وأن يوفر موظفون مستقلون لها وينبغي إدارة هذه الموارد وفقا لأشد معايير النزاهة والمساءلة؛

١ – **يتعهد** بالتقيد بالمبادئ الواردة في هذا الإعلان، وبصورة خاصة، مبادئ الحوار والتسامح وحرية التعبير بوصفها حجر الزاوية للديمقراطية؛

٢ – **يتعهد** بالعمل من أجل مساهمة برلماناتنا بمزيد من الفعالية في الديمقراطية في أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، ندرك ضرورة أن تكون برلماناتنا أكثر تمثيلية ويسيرة الوصول إليها وأكثر مساءلة وشفافية، وضرورة استنباط أو تعزيز إجراءات وآليات داخلية تجعل برلماناتنا أكثر فعالية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، يُهنئ الاتحاد البرلماني الدولي على الإجراءات التي اتخذها لمتابعة إعلان أولان باتار، ولا سيما نشر دليل ''البرلمان والديمقراطية في القرن العشرين: دليل للممارسة الحميدة''؛ ونتعهد بأن نستلهم الممارسات الحميدة التي تم تحديدها في هذا المنشور في محاولتنا لجعل برلماناتنا أكثر فعالية حتى من ذي قبل؛

٣ – **ويلاحظ** أن البرلمانات، لا سيما الموجود منها في الديمقراطيات الجديدة والناشئة، تحتاج إلى المساعدة في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، ويشجع من ثم المانحين

على مواصلة دعمهم لبرامج بناء القدرات لهذه البرلمانات، ويشدد على أهمية التعاون البرلماني الدولي كوسيلة لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الحميدة، ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة جهوده لتعزيز البرلمانات بوصفها ركائز للديمقراطية والأخذ بزمام المبادرة في تنسيق المعلومات بشأن هذه المساعدة من أجل تشجيع التآزر وتلافي التداخل؛

٤ - **يتعهد** بإصرار برلماناتنا على مواصلة العمل معا، وتقديم المساعدة المتبادلة في التغلب على التحديات المشتركة التي تواجهنا، ويتعهد بمواصلة تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في سعينا المشترك من أجل تعزيز الديمقراطية؛

٥ - **يعبر** عن شكرنا للحكومة ومجلس الشورى في دولة قطر لتنظيم الاجتماع البرلماني، ويتوجه بالشكر كذلك إلى الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الدولي العربي لما قدماه من مساهمة موضوعية في تنظيم الاجتماع وتصريف أعماله؛

٦ - **يطلب** إلى رئيس مجلس الشورى أن ينقل هذا الإعلان إلى المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وإلى وزارة الخارجية أن تنقله إلى السلطات المختصة كجزء من الإجراءات الرسمية للمؤتمر؛

٧ - **يطلب** توجيه اهتمام جميع رؤساء البرلمانات لهذا الإعلان ويشجعهم على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ؛

٨ - **يقرر** متابعة هذا الإعلان باتخاذ التدابير المحملة في خطة العمل.

خطة العمل

نحن ممثلي البرلمانات المجتمعين في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مدينة الدوحة في قطر من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بعد اعتمادنا الإعلان الذي تقدّم والذي أكدنا فيه دور البرلمان بوصفه المؤسسة المحورية في الديمقراطية، نعتمد بموجب هذا خطة العمل التالية. ونتعهد بتشجيع برلماناتنا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التدابير المدرجة في خطة العمل هذه. وإذ نقوم بذلك، ندرك أنه يتعيّن على البرلمانات، كي تؤدي دورها في تشجيع وتعزيز الديمقراطية بفعالية، أن تكفل تماشي عملياتها، هي نفسها، ومبادئ الديمقراطية ومعاييرها المقبولة عالميا. ويستلزم هذا الاضطلاع بعمل أنشط لجعل برلماناتنا على درجة أكبر من التمثيلية والشفافية وسهولة الوصول إليها وخضوعها للمساءلة والفعالية. ونتعهد بتشجيع برلماناتنا على السعي لاكتساب الخصائص الخمس الرئيسية التالية:

١ - برلمانات تمثيلية

١-١ العمل على إقامة و/أو تعزيز عمليات انتخابية حرة ونزيهة تكفل التمثيل المنصف لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الفئات غير الممثلة تمثيلا كاملا حاليا،

١-٢ كفالة وجود إجراءات برلمانية عادلة وشاملة للجميع تتيح الفرصة كاملة لجميع الأعضاء، بمن فيهم أحزاب المعارضة/الأقلية والنساء وسائر الفئات المهمّشة، للمشاركة في أعمال البرلمان بفعالية؛ وتمتُّع هذه الفئات بالتمثيل العادل في هياكل إدارة شؤون البرلمان،

١-٣ توفير الحماية الكافية لجميع البرلمانين في أداء مهامهم، بما في ذلك حمايتهم بواسطة إنفاذ نظام للحصانات والامتيازات اللازمة لحماية البرلمان وأعضائه من التعسف، سواء أثناء الولاية البرلمانية أو بعد انتهائها،

١-٤ تشجيع تنظيم أعمال البرلمان على نحو محايد وغير منحاز،

١-٥ اتخاذ تدابير خاصة، عند الاقتضاء، لإنشاء هياكل وعمليات تعزز بشكل خاص مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتعزز المساواة بين الجنسين في المجتمع ككل.

٢ - برلمانات تتسم بالشفافية

٢-١ اتخاذ خطوات لكفالة تمكّن الصحفيين ووسائط الإعلام عموما من تغطية أعمال البرلمان،

٢-٢ وضع و/أو تعزيز التشريعات التي تمنح وسائط الإعلام الحماية الكافية في هذا الشأن وتشجعها في الوقت نفسه على أداء مهامها بشكل مسؤول يحترم حقوق الجميع؛ واتخاذ التدابير اللازمة لمنع وسائط الإعلام من نشر خطاب الكراهية وتأجيج التعصب؛ وتشجيع التعددية في ملكية واستقلال وسائط الإعلام،

٢-٣ ضمان تمتُّع المواطنين بحق الحصول على المعلومات المحفوظة لدى الهيئات العامة، وخاصة من خلال سن وتطبيق تشريعات معنية بحرية تداول المعلومات،

٢-٤ اعتماد استراتيجيات ملائمة لتعريف الجمهور بأعمال البرلمان (التليفزيون والإذاعة والإنترنت والهواتف الجوّالة)؛ واتخاذ تدابير خاصة لتعريف الشباب بأعمال البرلمان وشحذ اهتمامهم بها،

٢-٥ اتخاذ سائر التدابير اللازمة لتعزيز ثقة الجمهور في البرلمان كمؤسسة ديمقراطية،

٢-٦ تشجيع تسخير تكنولوجيتي المعلومات والاتصالات لتعزيز فعالية العمليات البرلمانية ومن ثم تنمية الشفافية والمساءلة.

٣ - برلمانات يسهل الوصول إليها

٣-١ استنباط الآليات الملائمة لتيسير الاتصال المباشر بين المواطنين وممثليهم (إنشاء مكاتب في الدوائر الانتخابية، وتنظيم اجتماعات يطلع فيها الممثلون أهالي دوائرهم على المجريات، إلخ)،

٣-٢ تشجيع مشاركة المواطنين في العملية التشريعية، وذلك مثلا بنشر مشاريع القوانين في المواقع الشبكية للبرلمانات وتنظيم جلسات استماع عامة؛ وتشجيع وسائط الإعلام على نشر المعرفة بأعمال البرلمان على نطاق موسّع.

٤ - برلمانات خاضعة للمساءلة

٤-١ اعتماد وإنفاذ مدونة سلوك عامة للبرلمانين.

٥ - برلمانات فعّالة

على الصعيد الوطني:

٥-١ اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأكيد استقلال البرلمان عن السلطة التنفيذية. ويشمل هذا موارد مستقلة من الميزانية، والموظفين والمعلومات، وسيطرة البرلمان على جدوله الزمني الخاص به،

٥-٢ كفالة إتاحة التسهيلات الكافية لجميع الأعضاء، بما في ذلك ما يخص أحزاب المعارضة/الأقلية والجماعات النسائية،

٥-٣ كفالة إمداد مختلف اللجان البرلمانية بالموارد المناسبة وكفالة تمتعها بالصلاحيات اللازمة لطرح الأسئلة على أعضاء السلطة التنفيذية والحصول منهم على الأجوبة عليها.

على الصعيد الدولي:

٥-٤ الإشراف على ما تضطلع به الحكومة من أنشطة لدى ممارسة علاقاتها الخارجية، وذلك في إطار من الاحترام التام لاختصاص كل من السلطة التنفيذية والبرلمان؛ وطلب الحصول على معلومات بشكل منتظم في ما يتصل بهذا الأمر من الحكومة عن سياساتها ومواقفها التفاوضية،

٥-٥ إقامة إطار قانوني واضح لمشاركة البرلمان في الشؤون الدولية،

٥-٦ تشجيع مشاركة البرلمانيين في وفود الحكومة إلى المنظمات الدولية،

٥-٧ المشاركة بنشاط في المنظمات البرلمانية الدولية بغية تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية في الحوار السياسي الرامي إلى تسوية الصراعات،

٥-٨ رصد أعمال المنظمات الدولية والسعي، بما في ذلك من خلال الحكومات، لكفالة أن تكون سياسات ومقررات هذه الهيئات متماشية والمبادئ والمعايير الديمقراطية.

٦ - آليات المتابعة

نقترح إنشاء الآليات البرلمانية التالية لمتابعة التوصيات المدرجة في خطة العمل:

٦-١ يُعاد تشكيل هياكل صنع القرار التي تولّت مسؤولية تنظيم الاجتماع البرلماني بحيث تمتد خدمتها حتى انعقاد المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كهيئة استشارية يطلق عليها الاجتماع البرلماني - اللجنة الاستشارية للديمقراطية. وتجري إعادة هيكلة وتوسيع عضوية هذه الهيئة لجعلها أكثر تمثيلية، ويجري إمدادها بالخبرة اللازمة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالديمقراطية.

٦-٢ يُعهد بمسؤولية تنظيم الاجتماع البرلماني - اللجنة الاستشارية إلى مجلس الشورى في قطر والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي والمشاركين في عقد الاجتماع البرلماني للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ويجوز أن يُعهد إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بمسؤولية القيام بدور الأمانة المؤقتة للاجتماع البرلماني – اللجنة الاستشارية.

٦-٣ ويقوم الاجتماع البرلماني – اللجنة الاستشارية لشؤون الديمقراطية بالمهام التالية:

٦-٣-١ إسداء المشورة الفنية بشأن المشاريع والأنشطة المصمّمة لكفالة المتابعة الفعّالة للاجتماع البرلماني والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فيما يخص البرلمانات،

٦-٣-٢ القيام، في سبيل الاعتراف بالتقدم الديمقراطي الذي يجري إحرازه في المنطقة العربية/منطقة الشرق الأوسط، بإعداد مشاريع خاصة لتشجيع تحسين نظم إدارة الشؤون البرلمانية،

٦-٣-٣ المساعدة في تطوير أداة تشخيصية تساعد البرلمانات على تقييم ممارساتها مقارنة بتوصيات الاجتماع البرلماني، وتحديد مجالات يلزم تحسينها،

٦-٣-٤ إسداء المشورة بشأن تشجيع مشاركة المرأة في العمليات السياسية بوجه عام وإعداد مشاريع لهذا الغرض، وكفالة المساواة بين الجنسين في عمليات الحكم، بما في ذلك الميدان البرلماني،

٦-٣-٥ إسداء المشورة حول سبل ووسائل كفالة أن تكون البرلمانات تمثيلية بالشكل الكامل،

٦-٣-٦ الإسهام في وضع المعايير المعترف بها دوليا للإدارة الرشيدة للشؤون البرلمانية، بمشاركة الرابطات البرلمانية الدولية والإقليمية والأمم المتحدة،

٦-٣-٧ رصد التقدم المحرز في تنفيذ البرلمانات لخطة العمل وإعداد التقارير عنه،

٦-٣-٨ تعزيز التآزر بين الاجتماع البرلماني والعناصر الحكومية وعناصر المجتمع المدني في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٦-٤ يُشكل الاجتماع البرلماني – اللجنة الاستشارية جزءا من آلية المتابعة العامة للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ويطلب إلى البلد المضيف أن يتخذ خطوات لتعبئة الموارد اللازمة لاضطلاعها بمهامها وأنشطتها؛ والمفترض من

حيث المبدأ أن ينعقد الاجتماع البرلماني – اللجنة الاستشارية مرتين في العام على الأقل حيث يدعوه الرئيس للانعقاد. ويتولّى الاتحاد البرلماني الدولي دعوة أول اجتماع للاجتماع البرلماني – اللجنة الاستشارية للانعقاد.

٥-٦ تُشكل خطة عمل الاجتماع البرلماني جزءا من خطة عمل المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتقدمها حكومة دولة قطر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية

الدوحة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

الإعلان وخطة العمل

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ١٤

ثانيا – قيم ومبادئ ١٥

ثالثا – التحديات التي تعترض سبيل عملية إرساء الديمقراطية والفرص السانحة أمامها ١٨

رابعا – تنفيذ نتائج المنتدى الدولي للمجتمع المدني لعام ٢٠٠٣ ..... ٢١

خامسا – توصيات ونداء من أجل العمل ٢١

(أ) توصيات للحكومات والبرلمانات ٢١

(ب) توصيات للمجتمع المدني ٢٤

(ج) توصيات للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى ٢٦

(د) توصيات للمنظمات والوكالات المانحة ٢٧

(هـ) خطة العمل المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على منتدى المجتمع المدني من أجل الديمقراطية وعملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ٢٧

سادسا – الإعراب عن الامتنان ٢٩

أولا – مقدمة

١ – نحن، ١٦٠ من دعاة الديمقراطية في المجتمع المدني وممارسيها من ٩٠ بلدا حول العالم، اجتمعنا في الدوحة عاصمة دولة قطر في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بوصفنا المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية لعام ٢٠٠٦[(١)]. وكان المنتدى، المنعقد في إطار الموضوع الأعم ''الديمقراطية طريق السلام'' يشكل عنصر المجتمع المدني في العملية الدولية الثلاثية المتطورة لتعزيز الديمقراطية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، المعروفة باسم العملية التي يقودها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٢ – عقد المنتدى الدولي للمجتمع المدني لعام ٢٠٠٣ في أولان باتار، منغوليا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣ بناء على قرار آلية متابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بوصفه جزءا من الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الخامس. واستهدف المنتدى إعداد إسهامات المجتمع المدني في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعزيز الشراكات ودعم الالتزام بالحكم الديمقراطي محليا ووطنيا ودوليا. وأصدر المنتدى طائفة واسعة من التوصيات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني والحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية ومجتمع المانحين على التوالي. وأصدر كذلك توصيات موجهة إلى المشاركين في المؤتمر الخامس المعقود عقب منتدى عام ٢٠٠٣ مباشرة، شكلت أساس التعاون التالي بين الحركتين الدوليتين المناصرتين للديمقراطية.

٣ – وصار المنتدى منذئذ شريكا معترفا به من الشركاء في العملية التي يقودها المؤتمر الدولي[(٢)] ويعمل مع الحكومات والبرلمانات في الدول المشاركة في العملية التي يقودها المؤتمر من أجل تنفيذ قراراته ورصد تنفيذها.

٤ – وعقدت الاجتماعات التحضيرية لمنتدى عام ٢٠٠٦ في مناطق عديدة، منها في آسيا (في أولان باتار، منغوليا ٢٨–٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، والاجتماع التحضيري العربي (في الدوحة، قطر ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، وقيمت حالة التغيرات الديمقراطية

(١) في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قررت اللجنة التوجيهية الدولية تغيير اسم المنتدى إلى ''المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية''، بغية التشديد على هدفه الرئيسي ومجال نشاطه.

(٢) أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ أنها بوجه خاص ''ترحب بالطابع الثلاثي الشامل (الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني) للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، مما سيتيح مزيدا من التفاعل والتعاون فيما يبذل من جهود مشتركة من أجل تعزيز الديمقراطية''، انظر القرار ٦٠/٢٥٣.

والإصلاحات في هذه المناطق، وتشاطرت الخبرات وتبادلتها معا، وقيمت تنفيذ قرارات منتدى عام ٢٠٠٣، وأقرت مجموعة من التوصيات الموجهة لمنتدى عام ٢٠٠٦.

٥ - ويدعو المنتدى، بوصفه حركة عالمية للمجتمع المدني، للرسالة الرئيسية التالية:

(أ) دعم دور المجتمع المدني وتعزيزه والتوسع فيه على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في تشجيع إجراء الإصلاحات الديمقراطية وترسيخها؛ ودراسة نقاط القوة والضعف في عمليات إرساء الديمقراطية على جميع الأصعدة من منظور المجتمع المدني؛

(ب) وتحديد التحديات التي تعترض سبيل بناء الديمقراطية والفرص السانحة لها على أصعدة شتى، لا سيما تعزيز دور المجتمع المدني في عمليات إرساء المؤسسات الديمقراطية وتوطيدها؛ ودعم الديمقراطيات التي تواجه تهديدات أو اعتداءات ضد الديمقراطية؛

(ج) والمشاركة في القرارات ذات الصلة بالعمليات التي يقودها المؤتمر، ووضع معايير دنيا لها، ورصد تنفيذها؛

(د) ووضع استراتيجيات فعالة للعمل الجماعي من أجل دفع العمليات الديمقراطية إلى الأمام، إقليميا ودوليا، بما في ذلك تقديم الدعم والمشورة لمنظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية في إنشاء آليات لمراقبة الديمقراطية تضع البعد الاجتماعي في الاعتبار؛

(هـ) وتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع البرلمانات والمنظمات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والعمليات الدولية وكذلك منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية سعيا لإجراء الإصلاحات والتحولات الديمقراطية، والترويج للقيم الديمقراطية وتوطيدها.

٦ - وعقب اجتماعنا في قطر، وتبادل المعلومات وتشاطر الخبرات في مجال إجراء التغييرات الديمقراطية أو ترسيخ الإصلاحات الديمقراطية، وبعد إجراء مناقشات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات، قمنا بتحديد القيم والمبادئ وأولويات التغييرات الديمقراطية والمهام والتحديات التالية التي تنتظرنا:

ثانيا - قيم ومبادئ

٧ - نؤكد على القيم والمبادئ الواردة في إعلان منتدى عام ٢٠٠٣ وتوصياته وخطة عمله، وندعو إلى تنفيذها بالكامل. وفي ضوء التطورات على مر السنوات الثلاث الماضية، نشدد كذلك على القيم والمبادئ التالية ذات الصلة والأهمية الخاصة اليوم:

(أ) الديمقراطية قيمة عالمية وخير. وهناك فهم وإدراك على نطاق واسع أنها الشكل الشرعي الوحيد من أشكال الحكم. بيد أن الديمقراطية والحكم الديمقراطي، كما يتبين من الممارسة الدولية بوضوح شديد، يمكن ممارستهما في أشكال مختلفة بناء على الخلفيات التاريخية والأوضاع السياسية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

(ب) الديمقراطية هي إعمال لتقرير المصير، ولا يمكن فرضها بالقوة أو الغزو أو عن طريق دول أجنبية كبرى. والسلم شرط من الشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية.

(ج) ويتطلب النظام الديمقراطي دعم نتيجة الانتخابات الحرة، وحق الممثلين المنتخبين في القيام بمهامهم.

(د) وفي عملية إرساء الديمقراطية، يشكل بناء قدرات المرأة وتمكينها في جميع المجتمعات المفتاح لتحقيق الديمقراطية كحقيقة واقعة في المجتمع.

(هـ) الديمقراطية تمكن المواطنين، وتقدم الضوابط والضمانات لأنشطة الحكومة ولإمكانية إساءة استخدام المنصب أو السلطة، وتروج للحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ وتوفر الشرعية للحكومات لتحكم الناس والمجتمع.

(و) وعلى الرغم من أن الديمقراطية تمثل اختيارا استراتيجيا، فإنها عملية متطورة على الدوام تتطلب التزام جميع المواطنين وإشراكهم وتشاطرهم المسؤولية وتمكينهم التزاما كاملا.

(ز) والديمقراطية حق من حقوق الإنسان والشعوب. ولجميع المواطنين الحق في الديمقراطية بوصفها بيئة تمكينية ضرورية، وشرطا للاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان. ولا غنى عن حق المشاركة في القرارات السياسية التي تمس حياة المواطنين ومجتمعاتهم، بجانب سائر حقوق الإنسان الأساسية؛ وبدون ضمان هذا الحق فلن تعدو الديمقراطية أن تكون سوى حكم الأغلبية خاوية من احترام حقوق الأقليات (العرقية واللغوية والنوعية) والفئات المستضعفة بمن فيها المهاجرون.

(ح) وينبغي إيلاء عناية ومساندة خاصة لقضايا الشعوب الأصلية، بما فيها حق تقرير المصير، وموافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، واحترام هويتهم وحقوقهم الخاصة، وفقا للإعلان العالمي للشعوب الأصلية.

(ط) ولا يمكن استخدام الاختلافات الثقافية أو غيرها في أحد الأقاليم كعازل لهذا الإقليم وشعوبه عن هدف التطلع للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والحرية الشخصية.

وليس هناك من تناقض بين خصوصية الإقليم وتطبيق مبادئ الديمقراطية القائمة على المواطنة والمشاركة النشطة.

(ي) ولعل أفضل سبيل لتحقيق الديمقراطية يمر من خلال المشاركة الكاملة والفعالة بين جميع أصحاب المصلحة الملتزمين بالمثل والأهداف النبيلة للديمقراطية، لا سيما الحكومة والمجتمع المدني والبرلمان، وهي شراكة ترتكز على الاحترام المتبادل والتعاون التام. ويلزم أن تعمل الحكومات والبرلمانات مع المجتمع المدني بوصفه شريكا كاملا لا غنى عنه، بينما يلزم أن يعمل المجتمع المدني بما يتجاوز الاكتفاء بمجرد توجيه النقد للحكومة، والقيام بدور المطالب بتوفير الخدمات الذي يقتصر على سد الهوة التي تركتها المنظمات الحكومية، ليكون شريكا نشطا وفعالا في نشدان التنمية والعدل والتقدم الاجتماعي على الصعيد الوطني.

(ك) وفي مجال العولمة، تترابط عمليات إرساء الديمقراطية محليا وإقليميا وعالميا، ويعضد بعضها بعضا؛ ويلزم تعزيز هذه العمليات في آن واحد.

(ل) وبينما نسلم بأشكال الحكم الديمقراطي المختلفة، نعتقد أن الحكم الديمقراطي الفعال والشرعي يتطلب، في جملة أمور أخرى، ما يلي:

- حرية العيش بكرامة، والاستمتاع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته وأمنه؛
- حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- استقلال القضاء وسيادة القانون؛
- العلاقة المباشرة بين عمليات الإصلاح وإرساء الديمقراطية، من ناحية، والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من ناحية أخرى؛
- حماية الأقليات والشعوب الأصلية وغيرهما من الفئات الضعيفة والمهمشة ورفض أي تعصب؛
- الفرص المتساوية دون تمييز للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مشاركة الشباب؛
- الشفافية والمساءلة والوصول إلى المعلومات بحرية؛
- حرية الحصول على وسائط الإعلام المستقلة وتكنولوجيا الإعلام؛
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة وكذلك إقامة نظام متعدد الأحزاب يعمل بشكل جيد؛

- الالتزام بحماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- المساواة الجنسانية، لاسيما المشاركة السياسية للمرأة.

(م) ومن الضروري إشراك المجتمع المدني مشاركة نشطة في تعزيز الديمقراطية من أجل تلبية الشروط المبينة في (١) أعلاه. فالمجتمع المدني يقوم بدور مهم في تيسير الحوار بين الشعوب والحكومات، وفي تمثيل مصالح الفئات المهمشة أيضا. كما يساعد المجتمع المدني في كفالة الخيارات الحيوية لسياسات الحكومات وكذلك شفافيتها ومساءلتها.

(ن) ويتطلب تعزيز الحكم الديمقراطي في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة أن يضطلع القطاع الخاص وقطاع الشركات بمسؤولياتهما والتزاماتهما ذات الصلة بحقوق الإنسان والمعايير العمالية والشفافية والقانون الدولي. ويلزم أن يساهم القطاع الخاص وقطاع الشركات في النمو الاقتصادي العادل والمستدام وفي الديمقراطيات الجديدة والمستعادة التي تتقوض التنمية الاقتصادية في غيابها.

(س) ولا تنطبق مبادئ الديمقراطية على الحكومة الوطنية والمحلية فحسب، بل ينبغي تطبيقها حسب الاقتضاء على المنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي.

(ع) وتشكل التدخلات المشاعية لحكومات أجنبية في انتخابات الدول الأخرى، من حيث المبدأ، آليات غير ملائمة لتعزيز الديمقراطية؛ كما أن الأنشطة التي توجهها لهذه الأغراض المنظمات غير الحكومية التي تسيطر عليها الحكومات وتمولها تنتهك المبادئ الديمقراطية.

ثالثا – التحديات التي تعترض عملية إرساء الديمقراطية والفرص السانحة أمامها

١ – أعطى انتهاء الحرب الباردة في أوائل تسعينات القرن العشرين دفعة جديدة لعملية إرساء الديمقراطية؛ فقد أقصيت العديد من الأنظمة الاستبدادية والشمولية وغير الديمقراطية عن السلطة سلميا بفعل إرادة الشعوب وحركاتها؛ وأصبحت الانتخابات من أهم المظاهر الرئيسية، التي تتبدى فيها اختيارات الشعوب. وتوجد أمثلة إيجابية على هذا التغيير الديمقراطي في وسط وشرقي أوروبا، وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي أفريقيا، وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. ولأول مرة في التاريخ، أصبحت لملايين البشر اليوم كلمة مباشرة أو غير مباشرة في انتخاب حكوماتهم أو اختيار حكامهم. بيد أن العمليات الديمقراطية في كثير من الحالات تقتصر على إجراء انتخابات دورية فحسب. فالمؤسسات الديمقراطية، الأحزاب السياسية منها والأنظمة القضائية ووكالات الأمن وخلافه، لا تؤدي

أدوارها المنشودة في المجتمع وفق ما يتوخاه الشعب، بينما المنتخَبون لشغل منصب عام كثيرا ما يحكمون حسبما يرتأون، متجاوزين بذلك ولايتهم المستمدة من الشعب. ومن ثم، تظل الديمقراطية في بلدان عديدة متزعزعة وضعيفة، ويتجلّى ذلك في حالات رجوع عن بعض الإصلاحات والتغييرات الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، ما زال جزء كبير من سكان العالم يرزح تحت أنظمة متسلطة جائرة، كثير منها إمّا في حالة حرب أهلية مع شعبه أو لا قِبل له بالتصدي للفقر وغيره من العلل الاجتماعية. ومن ذلك يتضح أنه ما زال هناك كثير من العمل ينبغي الاضطلاع به.

٢ - ورغم الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، تظل هناك مواضع قصور فادح ينبغي التصدي لها. ومن ذلك نشير إلى: أنه ما زال من الجلي أنه تجرى انتخابات غير نزيهة في ديمقراطيات عديدة؛ وأن عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تغفل مصلحة الشعب ومشاركته؛ وأن عددا كبيرا من الناس واقعين في فخاخ الفقر، وهذا من شأنه أن يحرمهم من ممارسة حقوقهم كمواطنين؛ وأنه لم يتم بعد إضفاء الصبغة المؤسسية على آليات مراقبة الفساد؛ وأن أمن الأفراد ما زال يواجه تهديدات مستمرة؛ ومؤسسات الديمقراطية لا تؤدي مهامها في بعض الأحيان وفق المبادئ التي أرستها مبادئ توجيهية دولية من قبيل إعلان أولان باتار لعام ٢٠٠٣؛ وأن استمرار الإفلات من العقاب قد أدّى إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم.

٣ - وما زالت جميع المثل العليا للديمقراطية الحقّة وحقوق الإنسان تمثل تحديات أساسية في كثير من أنحاء العالم، وبالأخص حق تقرير المصير (بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها)؛ والحق في التنمية؛ والحق في المشاركة؛ والحق في حريات التعبير وتكوين الاتحادات والتجمع؛ وحرية العقيدة؛ والحصول على المعلومات؛ والمساواة بين الجنسين.

وينعكس العديد من تلك المثل في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وجميع الأهداف آنفة الذكر قابل للتحقيق، إلا أنه وكما شدّدت أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، بالتحديد، يتعيّن على الحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات أن تتكاتف مع المجتمع المدني في السعي نحو تحقيق هذه الأهداف بنجاح، وتحويل هذه التحديات إلى فرص يمكن اغتنامها لتعزيز الحكم الديمقراطي الفعال.

٤ - ويُتوقع أن يؤدي المجتمع المدني بطبيعته دورا حاسما كمولد لخيارات السياسات المطروحة أمام الحكومات، وكمقدم خدمات في المجالات التي له فيها ميزة نسبية وخبرة، فضلا عن دوره كحارس على الحكومة. وهو يعمل كجسر طبيعي يصل بين الناس في مجتمعاتهم المحلية ومؤسسات الدولة. ومن ناحية أخرى، ونظرا لعوامل شتى تاريخية وثقافية

وإنمائية، فإن المجتمعات المدنية تمر في البلدان المختلفة بمراحل مختلفة أيضا من مراحل التكوين والنضج والتوطيد. حتى أنه في عدد من البلدان لم يكتسب المجتمع المدني بعد صفته القانونية أو المؤسسية، مما يمثل خرقا صارخا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي كثير من الحالات، تعاني منظمات المجتمع المدني من عدم كفاية الموارد البشرية أو المالية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الاعتماد على الغير، بما في ذلك المنظمات المانحة أو التمويل المقدم من الدولة.

٥ - فمن الحتمي إذن أن تعظّم الحكومات والبرلمانات دعمها وتعزيزها للمجتمع المدني، وأن تشجع وتعزز الشراكات الوثيقة مع المجتمع المدني لغرض تأمين اطِّراد التنمية والإصلاحات الديمقراطية. ومن هذه الزاوية نرى الشراكة الأساسية ثلاثية الأطراف الناشئة بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني. وعلى الصعيد الدولي، يتسم تعاون المنظمات الحكومية الدولية هو الآخر بالأهمية الجوهرية. وفي هذه الشراكة المتنامية، يقف منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع الآليات الحكومية للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومع منتدى البرلمانيين، على أهبة الاستعداد لأداء دور في إقامة الائتلافات.

٦ - ومن أجل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه، ومن أجل تخطيط أفضل لعلاقات شراكة أوسع نطاقا بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومجتمع المانحين وأصحاب المصالح الآخرين، من المهم دعوة الجمعية العامة إلى إصدار إعلان عالمي لدعم المجتمع المدني[٣]. وينبغي إذن أن يتعاون منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية تعاونا وثيقا مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية ومع سائر شركاء المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من أجل تعزيز الهدف الاستراتيجي المتمثل في توطيد دور المجتمع المدني المتزايد النمو، ومن أجل الإسهام في عملية إرساء الديمقراطية على جميع الأصعدة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي كذلك أن يجري تبادل المعلومات والخبرات فيما بين منظمات المجتمع المدني بقدر أكبر، فهذا لن يؤدي فقط إلى إثراء الخبرات في مجال الإصلاحات الديمقراطية، نظريا وعمليا، بل وسيمكّن منظمات المجتمع الدولي من إقامة شبكات للتواصل فيما بينها ومن التعاون الوثيق في مجال تعزيز عملية إرساء الديمقراطية على

(٣) من الممكن أن يستند الإعلان العالمي إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وإلى ردود الأمين العام والمجتمع المدني الدولي على هذا التقرير، وإلى مقررات وتوصيات منظمتي مؤتمر المنظمات غير الحكومية والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين (سيفيكواس) وغيرهما من منظمات المجتمع المدني الدولية، وإلى ممارسات تلك المنظمات.

الصعيد الإقليمي، أو الاعتراض بصوت مسموع على أي حالة اعتداء على الديمقراطية في بلد من بلدان الإقليم أو حماية الحركات المطالبة بإرساء الديمقراطية فيه.

٨ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز القدرة المؤسسية وإقامة روابط أفقية بين منظمات المجتمع المدني، ورفع درجة خضوعها لمساءلة الجمهور ودوائر الناخبين على مستوى القاعدة. ويمكن أن تتضمن تدابير تعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني إجراء دراسات وطنية عن حالة المجتمع المدني وأوجه قوته ومواطن ضعفه، والعقبات والتحديات التي تعترض تطوّره، الخ. وقد تكون الخبرات الإيجابية السابقة في إجراء هذه الدراسات نافعة للغاية، كاستخدام مجموعة الأدوات والمنهجية التي يستخدمها التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) على سبيل المثال.

رابعا - تنفيذ نتائج المنتدى الدولي للمجتمع المدني لعام ٢٠٠٣

٩ - نعتقد أن إعلان وتوصيات وخطة عمل المنتدى الدولي للمجتمع المدني لعام ٢٠٠٣ لا تزال صالحة لتشكيل إطار للتفكّر والعمل الجماعيين. إلا أنها بحاجة إلى التحديث مع مراعاة ما استجد منذ عام ٢٠٠٣ من تحديات وفرص.

١٠ - ونقرّ بأن ما تم الاضطلاع به إلى الآن من عمل في مجال التنفيذ بعيد كل البعد عن المستوى المرضي، فلم تتحقق بعد توصيات كثيرة أو لم تستجب لها. إلا أننا نقدر الجهود التي بذلتها منغوليا تنفيذا لبعض توصيات خطة عمل أولان باتار الصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وذلك من خلال مشاريع رائدة اضطلعت بها منها صياغة 'مذكرات المعلومات القطرية' التي تم إعدادها وطنيا، و 'مؤشرات الحكم الديمقراطي'، و 'خطة العمل الوطنية لتعزيز الديمقراطية'، فضلا عن تطوير 'فهرست المجتمع المدني' الوطني. ونشير، مع ذلك، إلى أن عددا قليلا من البلدان قد اضطلع إلى الآن بجهود مماثلة أو أبلغ عنها.

خامسا - توصيات ونداء من أجل العمل

(أ) توصيات للحكومات والبرلمانات

١ - القيام، من خلال التشاور مع المجتمع المدني، بتهيئة بيئة مواتية لتمكين المجتمع المدني، بما في ذلك الإطار القانوني؛

٢ - تعزيز تحقيق لامركزية عمليات صنع القرار في الحكومة، ودعم الحكم الذاتي المحلي واحترام سيادة القانون؛

٣ - ضرورة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الداعمة للديمقراطية كحق من حقوق الإنسان من قبل أي حكومة لم تصدّق عليها بعد، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتها المقطوعة بموجب تلك المعاهدات؛

٤ - إنشاء آليات وطنية وإقليمية لحقوق الإنسان أو تعزيز الآليات الموجودة بالفعل؛

٥ - الامتناع عن استخدام خطر الإرهاب كذريعة للممارسات القمعية؛

٦ - تحسين النظام التعليمي والمناهج الدراسية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتشجيع المواطنة القائمة على المشاركة النشطة؛

٧ - إنشاء آليات لبناء السلام تيسر من الناحية السياسية التعاون على تسوية الصراعات المسلحة وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لإقامة السلام، حسبما أُوصي به في تقرير الأمم المتحدة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن منع الصراعات المسلّحة؛

٨ - العمل مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، على تقييم وتحسين جودة الديمقراطية من خلال وضع مؤشرات وطنية للحكم الديمقراطي ومذكرات معلومات قطرية، وخطط عمل وطنية لتوطيد الديمقراطية، حسبما أُوصي به بالتحديد في خطة عمل المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

٩ - تشجيع التعاون متعدد الأطراف لتنمية الديمقراطية ورعايتها؛ وتعزيز آليات مراقبة الحكم الديمقراطي؛

١٠ - اتخاذ تدابير للتوسّع في إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛

١١ - اتخاذ التدابير اللازمة لوفاء الحكومات بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب خطة عمل أولان باتار، الفرع ٤ (''العمل الإقليمي'')، وخاصة اعتماد إعلان أو ميثاق إقليمي معني بالديمقراطية (٤-٢)، وإنشاء آلية رصد إقليمية لحقوق الإنسان (٤-١٠)، وإعداد برنامج لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل ديمقراطي (٤-٥)، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الفساد (٤-١٣)؛

١٢ - العمل، عند تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، على النهوض بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي من أجل الإعمال الكامل للديمقراطية القائمة على المشاركة والتنمية المستدامة، فضلا عن كفالة تحقُّق المساءلة كما ينبغي فيما يتصل بالمعونة؛

١٣ - إتاحة وصول المواطنين دون عراقيل إلى وسائط الإعلام المستقلة وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير إنشاء وسائط إعلام حرة ونزيهة، بما في ذلك الصحف ومحطات الإذاعة المسموعة والمرئية؛

١٤ - سنّ وتطبيق تدابير تشريعية وإدارية وخلافه لمكافحة الفساد بشكل فعّال؛

١٥ - تنفيذ سياسات منصفة من المنظور الجنساني استنادا إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز كما عُرفت في اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التصديق على الاتفاقية وتنفيذها؛

١٦ - ضرورة أن تتعاون الحكومات والبرلمانات عن كثب مع الأمم المتحدة ومنتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى للنهوض بالديمقراطية وتوطيدها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

١٧ - كفالة السيطرة المدنية على الجيش؛

١٨ - سن وتنفيذ تدابير لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

١٩ - كفالة تحلّي الأحزاب السياسية بالطابع الديمقراطي وتنظيم تمويل الحملات الانتخابية بشكل فعّال؛

٢٠ - الاعتراف بمكانة أصحاب المصالح غير المالية في المنازعات التجارية والمالية (عدم السماح بتغليب حقوق المستثمرين الأجانب على الحقوق المحلية أو الطبيعية للجماعات الوطنية العرقية أو الإقليمية أو القبلية أو الجغرافية (الشعوب الأصلية والأقليات))؛

٢١ - إنهاء جميع أشكال الاتجار بالبشر؛

٢٢ - كفالة حقوق المشردين داخليا واللاجئين؛

٢٣ - إتاحة اتصال منظمات المجتمع المدني مباشرة بمؤسسات الحكومة والدولة وكفالة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات المحفوظة لدى السلطات العامة، بغض النظر عن هوية من أنتج هذه المعلومات؛

٢٤ - نهيب بالمجتمع الدولي والحكومات والبرلمانات احترام النتائج التي عبّرت عن إرادة الشعب الفلسطيني في العملية الديمقراطية المتمثلة في انتخابات شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(ب) توصيات للمجتمع المدني

١ - لا بد لمنظمات المجتمع المدني أن تتعرف على آليات القطاع العام القائمة حتى تستطيع أن تتعامل معها بفعالية.

٢ - كي تصبح منظمات المجتمع المدني فعالة، يلزم أن تقوم ببناء قدراتها المؤسسية والموضوعية والتراهة السياسية وأن تقيم علاقات أفقية فيما بينها وتحافظ على استقلالها من الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص ومجتمع المانحين.

٣ - على المجتمع المدني أن يوظف نفسه للاستجابة للجمهور والفئات الشعبية المعنية؛ وينشئ المزيد من الشراكات مع الحكومات والبرلمانات ويقوم بتعزيزها ورعايتها لدفع الحوار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٤ - إتاحة الوثائق الأساسية بمختلف اللغات من أجل تشجيع المشاركة على نطاق واسع في مناقشة السياسات وتحسين سبل الاتصال.

٥ - بما أن الحروب الأهلية تعطل عمل المنظمات الاجتماعية والقيادة المدنية، لا بد للمجتمع المدني أن يؤدي دورا بناء في منع الصراعات المسلحة ووضع اتفاقات سلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، تشجع منظمات المجتمع المدني على العمل على تنفيذ برامج العمل العالمية والإقليمية التي اعتمدتها الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة في عام ٢٠٠٥.

٦ - الدعوة لإرساء الديمقراطية في مؤسسات الأمم المتحدة كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٧ - زيادة تعزيز الشراكة الثلاثية الأساسية بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني في مجال تعزيز و/أو تعميق الإصلاحات بالروح نفسها التي سادت في القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والمنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية ومنتدى البرلمانيين.

٨ - تعزيز التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدعوة للديمقراطية حتى ترصد عن كثب تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومنتدى البرلمانيين.

٩ - إقامة أو زيادة تعزيز شبكات ''مرصد الديمقراطية'' الوطنية والإقليمية وتعزيز استحداث أدوات وطنية، ما أمكن ذلك، لتقييم نوعية ونطاق الديمقراطية على المستوى

الوطني: مؤشرات وطنية صرفة للحكم الديمقراطي، ومذكرات معلومات قُطرية وخطط عمل وطنية لتوطيد الديمقراطية.

١٠ - إقامة و/أو تعزيز شبكات عمل إقليمية أو دون إقليمية لدعم الحركات المعنية بالديمقراطية ودعاة الديمقراطية المعرضين للخطر وإبداء التضامن مع الشعوب التي تواجه أزمة ديمقراطية أو انعكاس مسارها.

١١ - ينبغي أن تكمل أنشطة المجتمع المدني المؤسسات التمثيلية الديمقراطية (الوطنية والمحلية على السواء) بالإضافة إلى المشاركة في الديمقراطية القائمة على المشاركة.

١٢ - استحداث خيارات في مجال السياسات للحكومات والبرلمانات.

١٣ - زيادة الفرص والمجال السياسي عن طريق إقامة روابط على المستويين الإقليمي والدولي وكسب تأييد المنظمات الحكومية الدولية.

١٤ - حشد دعم واسع النطاق للقضاء على الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها.

١٥ - إنشاء آليات فعالة، حسب الاقتضاء، لتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتوثيقه في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا لقرارات عمليات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

١٦ - العمل على تعزيز ثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي من خلال نظم التثقيف والتعلم الرسمية وغير الرسمية ووسائط الإعلام والأنشطة الثقافية والمنشورات والنشر الالكتروني.

١٧ - يلزم أن يبادر المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية بعملية تؤدي إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان عالمي دعما لدور المجتمع المدني في مجال العمليات الديمقراطية والحكم العالمي.

١٨ - على منظمات المجتمع المدني تطوير قدراتها لاستحداث موارد متاحة في مجتمعاتها المحلية بالإضافة إلى جذب موارد من الأموال العامة والمنظمات الحكومية الدولية.

١٩ - ينبغي أن تتضمن أولويات المجتمع المدني تمكين القواعد الشعبية وتعزيز حقوق المجتمعات المحلية المستبعدة والمهمشة والدعوة لتنفيذ توصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٢٠ - الدعوة لإنشاء مصادر إعلام مستقلة وكفالة وصول المواطنين إليها ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون عوائق.

٢١ - الالتزام بمنظور التواصل بين الأجيال، بما في ذلك آراء الشباب.

٢٢ - تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وإصدار تقارير وطنية غير رسمية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٣ - تعزيز سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الفساد واستغلال السلطة.

٢٤ - التواصل بنشاط مع منظمات المجتمع المدني في جميع القطاعات، بما فيها قطاع التنمية.

(ج) توصيات للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى

١ - تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام عن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (تقرير كاردوسو) التي عززها لاحقا الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني.

٢ - بالنظر إلى الخبرة الإيجابية المكتسبة من النهج الثلاثي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة فيما يتعلق ببناء الديمقراطيات، 'يوصى' بان تنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأطراف في إنشاء محافل ثلاثية دائمة تستطيع أن تستفيد من الرؤية والقيم والخبرات المشتركة بين الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني في تطوير قدرات مجتمعية ومؤسسية للديمقراطية.

٣ - تقديم الدعم المناسب والمتسق في الوقت المناسب للحكومات ومنظمات المجتمع المدني لجهودها المبذولة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وقدرات المواطنين على التفاعل الديمقراطي.

٤ - تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الاستجابة لطلبات منظمات المجتمع المدني للمساعدة في بناء قدراتها والعمل مع جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة.

٥ - ضمان ممارسة منظمات المجتمع المدني لحقها في المشاركة في العمليات الحكومية الدولية.

٦ - تعزيز شفافية المنظمات الدولية والآليات الدولية لتسوية النزاعات.

٧ - ينبغي أن يشارك المجتمع المدني والسكان، عند وضع خطط المساعدات، في وضع أولويات التمويل.

(د) توصيات للمنظمات والوكالات المانحة

١ - تشكيل مؤسسات إقليمية للمساعدة في تحقيق الديمقراطية، حيثما كان ذلك ممكنا، تقوم بالتعاون بنشاط للمساعدة في إرساء الديمقراطية في المنطقة المعنية.

٢ - بالإشارة إلى التزامات مجتمع المانحين في مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠٢ المعني بتمويل التنمية، ينبغي أن تستند برامج المانحين بشأن إرساء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان إلى نهج أكثر إستراتيجية، وتكون لمدة أطول وتوضع وتنفذ بطريقة تتسم بالشفافية.

٣ - على أوساط الأعمال التجارية أن تعمل على نحو وثيق مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج معونة معززة لتحقيق الديمقراطية.

٤ - ينبغي أن تقوم الجهات المانحة بزيادة إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات حتى تتمكن من رصد وضع برامج المعونة وعملية تنفيذها دون تحيز.

٥ - وعلى الجهات المانحة دعم المبادرات التي تعزز إنشاء وسائط إعلام مستقلة وتكنولوجيا معلومات واتصالات وتتيح وصول المواطنين إليها دون عائق.

٦ - ينبغي أن تلتزم برامج التعاون الإنمائي الدولية متعددة الأطراف والثنائية بتسديد متوسط قدره ١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

٧ - ينبغي أن يقدم الدعم الوارد من الجهات المانحة الدولية إلى منظمات المجتمع المدني من خلال علاقات التعاون المباشرة ما أمكن ذلك.

٨ - تحتاج مشاريع التنمية التي تمس المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية إلى موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

(هـ) خطة العمل المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية، والعملية التي يقودها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١ - نعرب عن ترحيبنا بتطوير المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (٢٠٠٦) بوصفه عملية ثلاثية مكتملة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع المشترك لممثلي

الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني تحت عنوان ''بناء الديمقراطية من مانيلا إلى الدوحة وآليات المتابعة'' والوثيقة الختامية المشتركة التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء آلية ثلاثية للمضي قدما في أعمال العملية التي يقودها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٢ - يلزم إضفاء الطابع المؤسسي بشكل سليم على الإجراءات المخصصة التي تستخدمها اللجنة التوجيهية الدولية لتنسيق أنشطتها الخاصة والأنشطة الإقليمية وذلك من أجل زيادة فعالية وكفاءة المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية ككل للعمل كشريك فعال للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومنتدى البرلمانيين. ولذلك، نطلب إلى اللجنة التوجيهية الدولية أن تجري دراسة تستخدم فيها، في جملة أمور، الدراسات التي قدمت إلى الاجتماع المشترك لممثلي الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني تحت عنوان ''بناء الديمقراطية من مانيلا إلى الدوحة وآليات المتابعة'' وأن تقدم النتائج والتوصيات التي تخلص إليها كي ينظر فيها في المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية القادم ويوافق عليها. ولابد من أن يكون الهدف الرئيسي وراء الدراسة إنشاء الهياكل الأساسية الفعالة لتمكين المنتدى من تحقيق أهدافه ومهمته النبيلة. وينبغي تجنب خلق بيروقراطية مرهقة.

٣ - ويلزم أن يعتمد المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية على ممارساته السابقة ويثريها ويقوي نفسه من الناحية التنظيمية والمالية وذلك من أجل تعزيز الأهداف والوفاء بالالتزامات المذكورة أعلاه. وريثما تظهر نتائج الدراسة المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه وتعتمد آلية دستورية للمنتدى، يطلب إلى اللجنة التوجيهية الدولية أن تتخذ تدابير مؤقتة مع الحد الأدنى اللازم من الالتزام بموارد مالية لإنشاء الهياكل الأساسية المخصصة اللازمة لمتابعة القرارات الصادرة عن المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية لعام ٢٠٠٦ والعملية التي يقودها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بصورة عامة، **بما في ذلك التنسيق في إطار الشراكة الثلاثية**؛

٤ - يطلب المنتدى الدولي للمجتمع المدني من أجل الديمقراطية إلى اللجنة التوجيهية الدولية أن تجري مشاورات مع رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المهتمين الآخرين لمعالجة مسألة جمع الأموال اللازمة لتعزيز مهمة المنتدى والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية لعام ٢٠٠٦.

٥ - ينبغي إتاحة مجال أرحب للشباب والفئات الضعيفة وإيلاء اعتبار لهم في المستقبل في الفعاليات المتصلة بالمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

سادسا – الإعراب عن الامتنان

نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها حكومة منغوليا في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لزيادة تطوير عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتحويلها إلى عملية ثلاثية الأطراف تشمل البرلمانات والمجتمع المدني، الأمر الذي تدعمه الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئاسة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المنتخبة حديثا – دولة قطر.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي بذلتها اللجنة التوجيهية الدولية التابعة للمنتدى الدولي المجتمع المدني من أجل الديمقراطية لتعزيز أهداف المنتدى الدولي للمجتمع المدني لعام ٢٠٠٣ وتقوية الشراكة الثلاثية الناشئة دعما للديمقراطية.

ويعرب منتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية عن امتنانه لسيريل رتشي وجاكوب فون أوكسكل لإلقائهما كلمتين رئيسيتين كانا مصدر إلهام للمشاركين وساهما إلى حد بعيد في اختتام منتدى عام ٢٠٠٦ بنجاح.

ونعرب عن عميق امتناننا لحكومة قطر المضيفة وللجنتها المنظمة للمؤتمر لدعمهما بكل السبل عقد هذا المنتدى الهام، والمنتديات الموازية الأخرى والاجتماع الثلاثي المشترك ولقيامها بجميع الترتيبات اللازمة لإنجاح هذه الفعاليات بدرجة كبيرة. ويعرب المنتدى عن استعداده للعمل عن كثب مع رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الجديد وفريقه ومكتب المؤتمر لتنفيذ القرارات التي اتخذتها حركة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة ، ونطلب إلى حكومة قطر تعميم مداولات مؤتمر عام ٢٠٠٦ والوثيقة الختامية بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية ذات الصلة.